

أشغال الشارقة» تصدر عقد المقاوله الموحد للمشاريع الإنشائية»



الشارقة: «الخليج»

في إطار الجهد الدؤوب لدائرة الأشغال العامة بالشارقة؛ لدعم وتطوير قطاع الإنشاءات؛ وتوحيد وتحديث الشروط التعاقدية المحلية، وبما يتوافق ويتناغم مع الشروط التعاقدية المعمول بها في سوق العمل، بما يحقق درجة عالية من التوازن بين أطراف التعاقد، أصدرت الدائرة النسخة المطورة من عقد المقاوله الموحد للمشاريع الإنشائية، والتي تعد نتاج عمل علمي متميز بإدارة عقود المباني.

وتعرف الصيغة الجديدة للعقد بأنه لتنظيم علاقة العمل التعاقدية بما يضمن حقوق الطرفين ويسهم بتسليم المشاريع حسب الأصول التعاقدية، إلى جانب تطبيق أحدث المعايير والممارسات العالمية وفق آلية محددة تضمن الجودة والإنجاز المتقن؛ وذلك بمقتضى اتفاق بين الحكومة والمقاول يحدد حقوق وواجبات والتزامات الطرفين. وجرى اعتماد عقد المقاوله المطور من قبل المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة، بحيث تطبق دائرة الأشغال الإجراءات التنفيذية الخاصة بعقد المقاوله المطور، وذلك ضمن إطار قانوني يعزز النهضة العمرانية في الإمارة ويحفظ حقوق كل الأطراف المتعاقدة، ويطبق على كافة المقاولين المسجلين في الدائرة.

وقال المهندس علي بن شاهين السويدي رئيس الدائرة: إن التطورات التي تشهدها إمارة الشارقة في القوانين ذات العلاقة بالقطاع العمراني والاستثماري تهدف إلى تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يرتقي أكثر بجودة الخدمات المقدمة ويمكن من تدعيم ركائز النهضة التنموية الشاملة التي تشهدها الإمارة واستدامة هذه النهضة في ظل التوجيهات الحكيمة لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، لكل ما من شأنه أن يرتقي بالبيئة المحلية إلى جانب توفير الأرضية المناسبة لإقامة المشروعات التنموية والحيوية المتنوعة التي تدعم النمو الاقتصادي المحلي وترتقي في نفس الوقت بالخدمات المقدمة لسكان الإمارة.

من جانبها قالت فاطمة حسن مدير إدارة عقود المباني «بعد قيامنا بإجراء دراسة موسعة على الخدمات التي نقدمها لعملائنا من أجل الارتقاء بأدائنا من مختلف الجوانب، وبعد عدة دراسات أجرتها الدائرة على مدى السنوات الأخيرة وبعد الاطلاع على أحدث الممارسات الناجحة والتي يتم تطبيقها في سوق العمل بالقطاع العمراني وبما يتوافق مع طبيعة العمل بإمارة الشارقة، خرجنا بنتيجة فحواها أن إعداد عقد موحد للمقاولين يُنظم العلاقة بين مختلف الأطراف كما أنه سيعود بالنفع على كافة الأطراف، وعليه تم عقد سلسلة من الاجتماعات انبثقت منها الصيغة النهائية للعقد الموحد لمشاريع الإنشاء».